القيمة وخلق الرؤية فهذه الثلاث مما لا تتوقف عليه دلالة
المعجزة ولا يرجع الى وقوع جايز كالسمع والبصر و
الكلام فهذه يصح الاستدلال عليها بالامرين واما الوحدانية
ففيها خلاف هل لا يستدل عليها الا بالعقل لتوقف المعجزة
على الوحدانية اذ لو انتفت لحصل التمانع فينتفى الفعل
ومن جملته المعجزة او يصح بالشرع كما صح بالعقل والاول
قال المصنف في الكبرى وهو الحق وانما برهن على الوجود
ولم يقيده بالوجوب مع ان المطابق لكلامه اولا التقييد
به حيث اخذ الوجود مقيدا بالوجوب لكن عمم ليتوصل الى
التفصيل فيذكر هنا مطلق الوجود المقابل للعدم ثم
يبرهن على وجوبه في برهان القدم والبقاء اذ ذاك
عين وجوب وجوده ولو برهن هنا على وجوب الوجود
لم يذكر بعد برهان القدم والبقا فيكون استغنى بشيء
عن غيره وهو قد ذكر انه لا يستغنى بعام ولا ملزوم
ولو ذكرها بعد ذكر برهان وجوب الوجود لكان
تكرارا محضا فيتوصل بما فعل الى ما قلنا حيث اثبت و
جوده المنافي لعدمه ثم اثبت وجوبه الذي هو القدم و
البقاء ببرهانه فجا على طبق المراد ولم يبرهن البرهان
المنطقي الذي هو مركب من مقدمات يقينية الخ ما هو مذكور
عندهم لخروج الدليل السمعي مع انه عند المص كان
في بعض الصفات او عاضد فلا يصح اخراجه فتامله
حيث كان مطلوبه وجوده فبرهانه انتج مطلوبه اما
كونه مؤثرا بالتعليل او بالطبع او بالاختيار فمن برهان
اخر وكذا كونه ليس من العالم من برهان اخر فلم يبرهن
المص لهذه المطالب كلها حتى يقال دليله ما انتج مطلوبه
انما انتج له الوجود فقط قوله اما هي كلمة تفصيل و
توكيد اي برهان وجوده واما برهان قدمه واما
برهان بقائه الخ والتفصيل غير لازم بل قد يكون
نحو فاما الذين اسودت وجوههم الى واما الذين

ابيض

ابيضت فاما اليتيم فلا تقهر الخ وقد لا يكون نحو اما زيد فقايم
واما التوكيد فيها فلازم وبين سيبويه ذلك بقوله ان معناها
مهما يكن من شيء فزيد قايم قال شارح الكتاب وشيء عام اريد
به الخصوص اذ لم يرد ان زيدا يقوم عند كل شيء من تحرك دابة
او هبوب ريح لانه يلزم قيامه دايما اذ لا تخلو الدنيا من شيء
يقع وانما المراد الرد على من يظن ان زيدا عنه مانع من قيامه
مما يظن انه مانع فاكد المتكلم ما ذكر وقال مهما يكن من شيء
تظنه مانعا لزيد من قيامه فلا يكون مانعا فهو قايم لا محالة ويقدر
في كل مقام ما لاق به انتهى فيقدر على نمط هنا مهما يكن من شيء تظنه
مانعا من دلالة الحدوث على وجود الله فالحدوث دليل لا محالة
وهذا فيه وفا بما قلنا من التاكيد مع دفع وهم الشيء في كلامه
ثم العالم كل ثابت سوى الله على ثبوت الاحوال والثابت
يشمل الموجود والواسطة او كل موجود سوى الله على القول
بنفيها ثم ان الدليل عند المتكلمين ما احتوى على الموصل
للمطلوب لا نفس الموصل وعليه فالعالم هو الدليل لاحتوا
به على جهات منها ما لا يوصل الى المقصد ومنها ما يوصل
فالاول كطوله وكثافته وبساطته وتركيبه وبياضه
والثاني كحدوثه فالعالم دليل من حيث احتوائه على الموصل
الذي هو الحدوث وكذا ان النار دليل الاحراق فانها
احتوت على الجرمية والشفافية والضوئية وليس جهة
الاحراق والحرارة وعندها يعلم الاحراق فاطلاق المص
الدليل على وجه حيث انه المقصد وهو مجاز من اطلاق
الملزوم على اللازم او الكل على الجزء واما الدليل عند المناطقة
فهو المركب من اقتراني نحو العالم حادث وكل حادث لا بد له
من محدث او شرطي نحو لو لم يكن له محدث الخ ولعل المص
قصد ما عند المناطقة ويكون معنى فحدوث العالم اي
الدليل مركب على حدوث العالم لقوله بعد فحدوث
العالم لانه لو لم يكن محدث الخ ودل على الحذف في قوله
فحدوث العالم لذكر التركيب اثره وكلامه صحيح حتى على [illegible]

Copyright © King Saud University